

المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي بالجزائر

د. أحمد لعماري

جامعة جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر

laamariahmed@yahoo.fr

Received: 2010

Accepted: 2010

Published: 2010

ملخص:

تفيد المعلومات المحاسبية مستخدميها في صنع القرار، ومن ثم فهي تساهم في ترشيد وسلامة القرارات إذا كانت هذه المعلومات صحيحة وصادقة وملائمة، كما تزداد أهميتها في ظل انتهاز الدولة لفلسفة الاقتصاد الحر والانفتاح الدولي واتخاذ الجزائر قرار تبني المعايير المحاسبية الدولية بتطبيق نظام مالي ومحاسبي جديد مناسب لإنتاج المعلومات وفقا لتلك المعايير، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية الجيدة أحد عناصر البنية التحتية الأساسية التي تركز عليها القرارات الهامة والمصيرية لكل المستخدمين والمستفيدين. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى توقع أثر تطبيق الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية بداية من أول يناير 2010، على المؤسسات الاقتصادية، حيث يسعى الباحث إلى الاطلاع على تطور البيئة المحاسبية في الجزائر من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر ذلك التطبيق على جودة المعلومات المحاسبية.

تمهيد:

يعتبر تطوير نظم المعلومات من الأمور الهامة في كل بلد، ارتباطا باتجاهات ضمان جودة المعلومات، وبالتالي فالسعي جاد بالنسبة للجزائر نحو تطبيق نظام جديد يتوقع أنه سيكفل بجودة المعلومات والتقارير والقرارات المالية والإدارية والاستثمارية في سبيل الحفاظ على احتياجات الأطراف المحلية والأجنبية على حد سواء، وهو ما يتطلب تهيئة مناخ مناسب لتطبيق النظام بنجاح وملاحقة التطورات في كافة المجالات المرتبطة بنظم المعلومات. ففي الوقت الذي تهتم فيه الوساطة المالية بتجميع مدخرات الأفراد والبحث عن فرص استثمارية مناسبة لأغراض اتخاذ قرارات استثمارية مختلفة، فإن الأنظمة المحاسبية تهتم بتوفير معلومات محاسبية مفيدة لمتخذي القرار، وتساعدتهم على معرفة جودة الفرص الممكنة والبدائل المتاحة. ويلاحظ أن وسطاء المعلومات المحاسبية يضيفون بالتأكيد قيمة لتلك المعلومات، من خلال مساعدة متخذي القرار في التمييز بين الفرص والبدائل الجيدة والرديئة. وهنا تلعب التقارير المالية دوراً أساسياً في قيام وسطاء المعلومات المحاسبية بدور هام في تنمية وتحريك التنمية في الجزائر. ويمكن القول أن النظم المحاسبية الجيدة تضيف قيمة حقيقية وهامة، إما بإضفاء مزيد من الثقة في القوائم المالية، أو بتسهيل عملية تحليل المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم. إذ يعتمد متخذو القرار بشكل كبير على المعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية وغيرها من المعلومات في تحليلهم للفرص والبدائل المتاحة واتخاذ القرار الأمثل.

وتعتبر النظم المحاسبية وما تفرزه من مخرجات من الأهمية بمكان لكافة المستخدمين، لذلك وجب دراسة كافة السبل والإمكانات التي تعمل على تطويرها لتحسين المخرجات وفق متطلبات مستخدميها وارتباطاً بالمتغيرات المحيطة للبيئة المعلوماتية وبما يتطلب مزيداً من المعلومات والشفافية والتطوير في نظم القرار.

إشكالية البحث:

اعتباراً أن النظام المحاسبي الجزائري الحالي لا يفي بمتطلبات المستخدمين خاصة الأجانب منهم ولا يحقق الأهداف المرجوة لاتخاذ القرارات الخاصة بأعمالهم، إضافة إلى سياسة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تبنته الدولة الجزائرية، استوجب العدول على النظام السابق المعروف بالمخطط المحاسبي الوطني PCN وتبني نظام جديد أطلق عليه اسم النظام المالي والمحاسبي SCF الذي يأخذ بالمتغيرات البيئية الدولية ويتبنى تطبيق المعايير المحاسبية التي تتجها الهيئة الدولية المتخصصة، فإن التساؤل المطروح هو:

✓ ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه المعلومات المحاسبية في ظل هذه المتغيرات، لترشيد عملية اتخاذ القرار ؟
وللإجابة على هذا السؤال خطط البحث ليقع في أربعة محاور نظمت على النحو التالي:
أولاً: طبيعة النظرية المحاسبية.

إن تطور نظرية المحاسبة بشكل ملموس قد يرجع إلى القرن الخامس عشر، بظهور نظرية العالم الإيطالي "لوكا باشيولي" المحاسبة بالقيود المزدوج و منذ ذلك الحين و الممارسات المحاسبية تعرف قفزات تطويرية، ليس على مستوى المعالجة فحسب، بل كذلك على مستوى التوحيد الذي تمثل في إصدار المعايير التي تتضمن المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية الجديدة. ولكن رغم ذلك التطور مازال الجدل قائماً حول طبيعة النظرية المحاسبية في حد ذاتها، ولعل السؤال الجوهرى الذي مازال يطرح نفسه يدور حول الطبيعة العلمية للمحاسبة أصلاً، وما هي الصفة التي يمكن أن نطلقها على هذه الأخيرة؟

إذا كانت أي نظرية هي وليدة أفكار متعلقة بحقائق، وهي نتاج العقل البشري الذي يتطلع دوماً لمعرفة الأسباب التي توضح وتفسر تلك الحقائق، فإنه لا شك أن اختلاف طبيعة النظريات يكمن في اختلاف طبيعة الحقائق التي تتناولها العلوم المختلفة.

ففي بعض العلوم التي تهتم بتفسير الظواهر الطبيعية تكون الحقائق المعالجة أكثر دقة والنظرية المتوصل إليها ثابتة ومستمرة نسبياً¹ أما في العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد فإن الحقائق موضوع الملاحظة هي تصرفات الإنسان وأن البيئة الاجتماعية والاقتصادية لهذا الإنسان في حالة تغير مستمر، ومن ثم فإن القواعد المحاسبية تكون موضع تعديل وتغيير تماشياً مع تلك التغيرات في المحيط، ولهذا السبب فإن دارس علم المحاسبة عليه أن يدرس بروح متسائلة².

وإذا كانت النظرية نفسها توفر الأساس لتنظيم أفكار الفرد وتحقيق وضبط ما يتبع هذا من تصرفات، فإن نظرية المحاسبة تهتم بدراسة الأسباب التي أدت إلى وجود مجموعة معينة من المبادئ المحاسبية، وتبحث في المنطق وراء هذه القواعد ومدى ملاءمتها للظروف البيئية السائد.

منذ سنوات عديدة، سجل الفكر المحاسبي محاولات لبناء نظرية محاسبية³ تمخضت عنها أعمال قيمة تتمحور في مجملها حول نظريتين⁴:

✓ **النظرية المعيارية:** تبحث فيما يجب أن يكون عليه الجانب الميداني للمحاسبة، وليس محاولة تفسير ما هو عليه وضع المهنيين، وتتفرع من هذه النظرية عدة تقريبات، فمثلا اقترح كلا من M.Mounitz et R.T.Sprousse منهج استقرائي يبحث في الافتراضات الأساسية التي تؤدي إلى نتائج منطقية⁵. في حين يعتمد كل من A.C.Littleton et A. Pâton على المنهج الاستنباطي⁶، إذ أنه وانطلاقا من ملاحظة المعلومات المالية للمؤسسات و العلاقات التي تربطها تستنبط العموميات و المبادئ المحاسبية والتي يمكن التحقق من صحتها عن طريق التجربة فيما بعد.

✓ **النظرية الواقعية للمحاسبة:** ظهرت على ضوء الانتقادات الموجهة للنظرية المعيارية، ولأول مرة طرحها Jensen Watts et Zimmermann⁷ وهي تستوحي أفكارها من نظرية الوكالة ومن النظرية الاقتصادية للتنظيم وتحاول تفسير المعاملات والممارسات المحاسبية للمؤسسة، إنطلاقا من فرضية مؤداها أن كل الاختيارات المحاسبية شئها باقي القرارات في المؤسسة التي يحكمها قانون تعظيم المنفعة.

ونلخص القول بأن النظرية المحاسبية هي نتاج مجهود فردي وجماعي لأكاديميين ومهنيين من أفراد وتنظيمات أنصبت جلها في إطار إعداد مبادئ ومصطلحات تلبي احتياجات معينة، كما أن اختلاف البيئة المحاسبية من دولة لأخرى له أثره في تشكيل النظرية المحاسبية التي تهدف إلى ضمان إنتاج معلومات محاسبية صادقة صحيحة وكاملة تساعد على اتخاذ قرارات سليمة.

1. المعلومة الجيدة وصنع القرار:

تتطلب ضرورة تنفيذ الخيار واتخاذ القرار المناسب، توفر معلومات كافية جيدة وصادقة وهنا يكمن دور النظام المحاسبي، الذي يجب أن يزود نظام القرار بالمعلومات التي يحتاج إليها وفي الوقت المناسب وتختلف المعلومات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها، وتتفاوت الحاجة إلى المعلومات طبقا لتباين أحجام المؤسسات، وطبيعة مشكلاتها، فالمؤسسات الكبرى تحتاج بطبيعة الحال إلى كمية معلومات أوفر من المؤسسات الصغرى، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من داخل أو من خارج المؤسسة. وتعتبر المحاسبة جزء من نظام المعلومات العام للمؤسسة، كما تعتبر أيضا جزءا أساسيا من المجال الذي يغطيه مفهوم المعلومات.

1.1. تصنيف المعلومات:

يمكن تصنيف البيانات والمعلومات التي يستخدمها متخذ القرار في ممارسة مهامه إلى عدة تصنيفات منها على سبيل المثال ما يلي:

✓ **البيانات والمعلومات الأولية والثانوية:** فغالبا ما تجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلة محل القرار من مصادرها الأولية، والتي لها أهمية أكثر من المصادر الثانوية، نتيجة لاختلاف التنظيم وخصائصه وطبيعته، بالإضافة إلى المجالات الوظيفية المختلفة، وذلك عن طريق الاتصال المباشر بالجهة ذات العلاقة، وأهم هذه المصادر الأولية: الملاحظة، التجارب، البحث الميداني، التقدير الشخصي.

كما يمكن لمتخذ القرار، الحصول على هذه البيانات والمعلومات من سجلات المؤسسة أو تقاريرها السنوية أو الإحصائيات التي تنشرها دوائر الإحصاء المركزية... الخ. وتتميز البيانات والمعلومات الأولية عن غيرها من الأنواع الأخرى في أنها تتصل بالمشكلة مباشرة، مما يوفر على المدير و متخذ القرار الوقت والجهد، ويطمئنه إلى مصادرها والثقة فيها نتيجة ثقته فيمن يكلفهم بجمعها وإيصالها إليه.

أما البيانات التي قد تجمع من مصادر ثانوية فهي كثيرة أيضا ومنها:

- معلومات عن الشركة وعن القطاع التي تنتمي إليه؛
- البيئة الخارجية للشركة؛
- المطبوعات، المنشورات التي تناولت نشاط الشركة؛
- الأجهزة الحكومية ذات العلاقة.

✓ **البيانات والمعلومات الكمية والنوعية:** البيانات الكمية عبارة عن بيانات رياضية إحصائية، تبرز علاقات محددة بين عدد من العوامل أو المتغيرات، وهي تتميز بدقتها، لأنها تقوم على الأرقام والإحصائيات والنسب المحددة. وأما البيانات والمعلومات النوعية فهي عبارة عن أحكام أو تقييمات أو تقديرات غير محددة بأرقام، ولذلك فإنها تتميز عن البيانات الكمية بأنها تكون معرضة للأخطاء التي تكون في الغالب نابعة من التقديرات الشخصية للأفراد، والتي قد يشوبها النسيان أو التحيز أو عدم الموضوعية أو عدم التوافق والملاءمة لاحتياجات متخذ القرار.

✓ **الآراء والحقائق:** وهي تتمثل في الآراء التي يقدمها خبراء ومستشارون من الهيئات و الوحدات الاستشارية، والتي تتضمن الاقتراحات والتوصيات والاستشارات التي تقدم للمدير، والتي تساهم إلى حد كبير في إلقاء المزيد من الضوء على المشكلة محل القرار، من خلال تحديد الحقائق المتعلقة بالمشكلة، وربطها ببعضها وبيان مدى ضرورتها تمهيدا للوصول إلى البديل الذي يحقق الهدف.

- ✓ **معلومات منظمة:** وهي معلومات مركبة بطريقة تجعل وسيلة الاتصال (الرسالة) تامة بدون غموض، سهلة الإرسال بدون أخطاء، بتكلفة أقل، كما هو الحال بالنسبة للاتصال الآلي الذي لا يعطي فيه الإنسان قيمة إضافية.
- ✓ **معلومات قابلة للتنظيم:** وتخص المعلومات التي لديها قيمة معلومة، ولكن غير منظمة وغير مقننة، أي أن قيمتها معروفة ولكن طريقة إرسالها وتطبيقها ليست جيدة.
- ✓ **معلومات غير منظمة:** والتي تخص الثروة الكامنة للفرد، وتكون المعلومات غير معروفة وغير منظمة وليست كمية، راسخة في عقل ووجدان كل فرد، وإذا تم إرسالها كما هي، فتكون غامضة ومعقدة، فهي خليط من المشاعر والأحاسيس، فتتمثل في الخبرة، الانتماء، القرار، الإبداع، الابتكار، العلم.

2.1 خصائص المعلومات الجيدة:

إن مخرجات النظام المالي والمحاسبي المزمع تطبيقه قريبا، لن تعتبر معلومات إلا إذا كانت ذات معنى (مفيد) لمستخدم هذه المخرجات، ولا شك أن درجة الفائدة أو الإفادة التي ستعود على متخذ القرار من استخدامه للمعلومات، ستتوقف على مقدار الإضافة إلى معرفته بالأسلوب والوقت الملائمين، بما يؤثر على سلوكه ويساعده في اتخاذ القرار. وهذا ما جاء في الإطار التصوري لمشروع النظام الجديد وقد أكد على ضرورة توفر تلك الخصائص في المعلومات المحاسبية، وهذا ما سنناقشه باختصار فيما يلي:

- **الملاءمة:** تعتبر الملاءمة المعيار الأصلي لقيمة المعلومات، حيث تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى الملاءمة أو عدم ملاءمة المعلومات، بكيفية تأثير هذه الأخيرة على سلوك مستخدميها، وهناك عوامل أخرى تؤثر على درجة ملاءمة المعلومات، حيث أن تقرير مستوى الملاءمة يتوقف في جانب آخر على حدود الإدراك لمتخذ القرار. فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار، وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات. وقد تختلف ملائمة هذه المعلومات من شخص لآخر. فما هو مناسب لمباحث و مستفيد معين ليس بالضرورة مناسباً للآخر.

- **الموضوعية:** وهو أن تتصف المعلومات بعدم التحيز، وإمكانية التحقق من سلامتها وصحتها وسلامة مضمونها، ويتطلب الأمر للوصول إلى الموضوعية، توافر ثلاث خصائص هي:

- **إمكانية التحقق:** ويقصد بذلك توفر مستندات دالة على صحة المعلومات وإمكانية الرجوع لهذه المستندات بشكل منظم، للتحقق من صحة هذه المعلومات في أي وقت.

• **صدق التعبير:** ويقصد بذلك أن المعلومات يجب أن تعبر بشكل صادق على مضمونها كما هو الحال في المحاسبة مثلاً: فإن تقييم الأصول الثابتة قد يقاس باستخدام طريقة القسط الثابت لمدة 20 (عشرين) عاماً، دون تحديد قيمة النفاية، فهذه الحالة تتوفر بها إمكانية التحقق، إلا أنها لا تعبر بصدق عن القيمة الحقيقية للأصول الثابتة لصعوبة التصديق أن القيمة الاقتصادية لمثل هذه الأصول أصبحت معدومة (0) فجأة.

• **الحياد:** بمعنى إعداد المعلومات بشكل محايد، وليس بغرض إظهارها بشكل يتلاءم مع ما يرغب فيه أحد الأطراف المستخدمة للمعلومات.

- **التوقيت:** ونعني به التوقيت المناسب و تقديم المعلومات واسترجاعها للمستفيد في الوقت المطلوب، و أن الفترة الزمنية المناسبة لحصول المستفيد على المعلومات التي يحتاجها أمر في غاية الأهمية، فتقديم المعلومات المطلوبة و إذا كانت جيدة ودقيقة، متأخرة و في غير موعدها للباحث أو صانع القرار قد لا تفيده في شيء لأنها جاءت متأخرة.

- **الوضوح:** بمعنى أن تكون المعلومات واضحة و مفهومة لمستخدمها بعيدة عن الغموض واللبس والخطأ غير المبرر مع موضوعات أخرى.

- **سهولة المنال:** أي أن إمكانية الوصول إليها متوفرة و غير معقدة ولا يحمل الباحث مشقات كبيرة غير مبررة، حيث أن الصعوبات والمشقات التي تقف عائقاً في سبيل الوصول إلى المعلومات ستكون على حساب التوقيت المطلوب.

- **الصحة و الدقة:** يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، ودقيقة، بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج، وتجميع وتقرير عن هذه المعلومات، فمثلاً في حالة التقرير عن قيم المبيعات لكل منفذ من منافذ التوزيع، يجب أن تكون أولاً المعلومات (صحيحة)، بمعنى أن تكون قد حدثت بالفعل عمليات بيع بالقدر الذي يتم التقرير عنه، كما يجب أن تكون المعلومات (دقيقة)، بمعنى أن تكون خالية من أي أخطاء في العمليات الحسابية أو وضع مبيعات منفذ توزيع معين أمام منفذ توزيع آخر. فالمعلومات غير الصحيحة، وغير الدقيقة ستعطي نتائج عكسية أي ستكون معلومات ضارة غير مفيدة، حتى ولو كانت ملائمة، ووقتيّة ومفهومة لمستخدمها.

- **التكامل:** ونعني به تأمين كل جوانب احتياجات الباحث و المستفيد و تغطية بمختلف جوانب موضوعه دون نقصان في هذا الجانب أو ذاك من الموضوع الذي يبحث عنه و يحتاجه و لا تتعارض الشمولية مع الجوانب الأخرى من سمات

المعلومات الجيدة كالمصداقية و الصلة الوثيقة بموضوع البحث و دقتها و مرونتها. ومن الجدير بالذكر أنه كلما زادت نسبة التكامل في المعلومة كلما كانت أكثر فائدة.

-القبول: بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة، أو بالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات، من حيث الشكل ومن حيث المضمون، فمن حيث الشكل، يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة، أو في شكل جداول، أو إحصائيات، أو رسومات بيانية، وما إلى ذلك. أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة، فلا تكون مختصرة في أكثر من اللازم، مما قد يفقدها معناها، ولا تكون مفصلة بأكثر من اللازم، وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومة المطلوبة.

فالمعلومات المفيدة، هي تلك التي تتصف بالملائمة، والموضوعية، والوقتية والوضوح، والصحة، والدقة، والشمول، والقبول، في طريقة العرض ووسيلة التوصيل فإذا توافرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات، تصبح هذه المخرجات بالفعل (معلومات) تمثل (معرفة) عن شيء لم يكن معلوما من ذي قبل، يتم إرسالها، واستقبالها، والتعرف عليها، وقبولها، من قبل المرسل إليه، هذه " المعرفة".

2. تأثير العناصر البيئية على مخرجات النظام المحاسبي.

بعد أن رأينا أهم خصائص ومميزات المعلومات الجيدة وهو على سبيل المثال فقط وليس الحصر، نذهب إلى تحديد علاقة التأثير المتبادلة بين النظام المحاسبي والبيئة التي يتواجد فيها لأن ذلك التأثير له علاقة بجودة وسلامة المعلومات

1.2. المؤثر القانوني: إن مهنة المحاسبة وشكل المحاسبة المالية في أي دولة تتأثر إلى حد كبير بالنواحي

القانونية المطبقة في ذلك البلد، ويتجلى هذا التأثير في نواحي قانونية عديدة منها:

- **النوع الأول:** ويضم الدول التي تنظم وتقن الممارسات المحاسبية وهو ما يعرف بالمدخل التشريعي⁸ وتبعاً لهذا المدخل فإن المبادئ المحاسبية تصبح جزءاً من القوانين العامة، ويكون للحكومات دور هام في السيطرة على القطاع الاقتصادي الذي يلزم العديد من الأقطار بإتباع إجراءات وطرق معينة عند تسجيل العمليات، وإعداد نتائج للأعمال.

ويمكن أن نصل إلى نتيجة معينة هو أنه كلما كان تنظيم شكل وإجراءات النظام المحاسبي عن طريق قوانين من الجهات العليا كانت مهنة المحاسبة إما أنها في مستوى أقل من بقية المهن الأخرى أو أنها منعدمة نهائياً.

غير أن هذا المدخل لا يخلو من العيوب، إذ أن الأسس والمعايير المحاسبية يتم وضعها من طرف المشرع الذي ليس له الكثير من الدراية المحاسبية ومن أمثلة الدول التي تتبع هذا المدخل الجزائر، فرنسا، ألمانيا وغيرها.

- **النوع الثاني:** فنجد أن المحاسبين هم الذين يحددون الممارسات المحاسبية بأنفسهم ومن أمثلة الدول التي تنتمي إلى هذا النوع المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وغيرها إذ تتواجد في هذه الدول تنظيمات مهنية قوية ومتقدمة تنفرد بوضع معايير المحاسبة والمراجعة على حد سواء، وفي هذا النوع نجد أن مهنة المحاسبة والأشخاص الذين يشتغلون بها يتمتعون بمركز مرموق مقارنة بباقي المهن.

2.2. **المؤثر الاجتماعي:** هناك مجموعة من المؤثرات التي لها ارتباط بعادات وتقاليد أي مجتمع، ولها تأثير بالغ

الأهمية على شكل ونوع الأنظمة المحاسبية والمالية القائمة في ذلك المجتمع ومن ضمن هذه المؤثرات⁹:

- **درجة الحيطة والحذر التي يتسم بها أفراد المجتمع:** إذ أن لهذا المجتمع الحذر علاقة بالمبادئ المحاسبية فكلما زادت درجة الحذر لدى الأفراد زاد معها استخدامهم للاحتياطات لأغراض متعددة، وازداد أيضا استخدامهم للطرق التي تؤدي إلى زيادة الالتزامات وتقليل الدخل ومثل ذلك كإتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وأيضا الاحتفاظ بقدر من الأموال لمواجهة بعض الالتزامات المحلية .
- **درجة السرية بين أفراد المجتمع:** إن لدرجة السرية بين الأفراد أيضا تأثير على تحديد كمية ونوع المعلومات المنشورة بالقوائم المالية وذلك فيما يخص العمال التي يقومون بها، فدرجة كبيرة من السرية تجعل مهمة المراجع شاقة إن لم نقل مستحيلة إذ يصعب عليه الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز مهمته.
- **شعور الأفراد نحو المنشآت والعمال بصفة عامة والذي يتراوح بين انعدام الثقة كليا في هذه المنشآت إلى وجود ثقة كاملة ودعم لا حدود له:** وينجم عن الشعور بعدم الثقة المطالبة بتوفير البيانات خاصة التي تساعد في الرقابة وقد لا تتوقف تلك البيانات عند البيانات المالية بل تتعداها إلى بيانات عن الموظفين ومدى مشاركة المنشآت في النشاطات الاجتماعية للبلد كما هو الشأن في كل من السويد و فرنسا حيث نجد أن مفهوم المحاسبة الاجتماعية يسود بكثرة.

أما إذا كانت الثقة هي الطابع المميز لشعور الأفراد اتجاه الشركات والعمال فإن البيانات التي يطلب نشرها ستكون قليلة وقد تتسم بطابع الاختيار، ويتسم هذا النظام الخير بمرونة كافية في البيانات المنشورة لدى المنشآت وهذا النوع من الأنظمة موجود في سويسرا كما ساد في أمريكا حتى ظهور الأزمة الاقتصادية في مطلع الثلاثينات.

3.2. **المؤثر السياسي:** إن الحرية السياسية دور هام في تنمية المحاسبة عموما ، والتقيد المحاسبي والإفصاح على وجه الخصوص "فإذا لم يكن لأفراد المجتمع القرار في اختيار حكومتهم أو التأثير على سياستها وحتمًا لن يكون باستطاعتهم تكوين أو خلق فئة محاسبية في المجتمع تقوم على أساس الإفصاح العادل والكامل"¹⁰.

فإذا كان هناك قمع سياسي فهذا سينعكس على فقدان المجتمع لحرية، مما يعوق تنمية المحاسبة كما يؤدي تغير النظام السياسي إلى ضرورة خلق قواعد محاسبية جديدة، مثل ما هو يحدث الآن في الجزائر بعد انتقالها من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق.

4.2. **المؤثر التربوي:** "إن للمستوى التعليمي لأفراد بلد معين الأثر المباشر على النظام المالي والمحاسبي لذلك البلد ، ويضم هذا المؤثر نسبة مختلف مستويات التعليم إلى العدد الإجمالي لسكان ذلك البلد بما في ذلك التعليم الحرفي والمهني إضافة إلى ذلك مدى تماشي الخطط التعليمية مع احتياجات البلد المختلفة".

وبما أن البيانات المحاسبية تعد على شكل قوائم مكتوبة فهذا يعني أنه في البلدان التي ينخفض فيها مستوى القراءة والكتابة تكون المحاسبة بالموازاة بدائية أو قد تكون منعدمة تماما ، كما سيؤدي إلى عدم استخدام سياسة الميزانيات التقديرية كوسيلة للتخطيط وكذا عدم الاستفادة من تحليل عناصر التكاليف والانحراف. والعكس إذا تحدثنا عن مجتمعات ذات مستوى تعليمي عال إذ نجد بها أشخاص متخصصين في التحليل المالي وإعداد الميزانيات التقديرية وتحليل التكاليف والانحرافات و مختلف الأساليب الأخرى المعتمدة على استخدام المعرفة في التخطيط والرقابة وعليه فإذا قمنا بنشر معلومة معينة في عدة بلدان تختلف من حيث مستوى التعليم فإن الاستجابة لهذه المعلومة لن تكون بالتأكيد بنفس الدرجة.

5.2. **المؤثر الاقتصادي:** إن المؤثرات الاقتصادية التي تؤثر على شكل النظام المحاسبي المطبق ومهنة المحاسبة بصفة عامة هما عاملين¹¹: أولهما وهو المرحلة التي بلغها التطور الاقتصادي للبلد ، أما الثاني فهو شكل النظام الاقتصادي المتبني، إذا من البديهي ألا توجد النشاطات الاقتصادية المتعددة في البلدان الفقيرة أو الدول الغير نامية مما يتطلب وجود المحاسبين، الخبراء والمتخصصين في الضرائب والتحليل المالي و بطبيعة الحال العكس في الدول المتقدمة والتي تتسم بتعدد وتعقد العلاقات الاقتصادية والمالية وبالتالي فإن وجود المحاسبين والمراجعين المؤهلين يعد أمر جد ضروري للقيام بتلك النشاطات ومختلف الأعمال المالية والمحاسبية كما يصبح في هذه الحالة وجود التحليلات والتقارير المالية أمر مطلوب من قبل المستثمرين والمصارف وهيئات الإقراض المختلفة.

أما من ناحية أخرى فإن لشكل النظام الاقتصادي المعمول به في البلد تأثير على مهنة المحاسبية المطبقة، ففي الدول الشيوعية والاشتراكية سابقا نجد أن مهنة المحاسبة تسير وفقا لخطط وأسس مقدمة مثل باقي المهن وذلك حتى تسهل عملية الرقابة من طرف الحكومات المركزية في تلك الدول وتعتبر الحكومة المستفيد الوحيد من البيانات المالية والمحاسبية وذلك لعدم وجود أي فئة أخرى تضغط كطرف له وزن معين على نتائج النظام المحاسبي.

ويحدث العكس من ذلك في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي أو الدول التي تعتمد على القطاع الخاص أين تتنوع وتتعدد الأنشطة ويكثر عدد المستخدمين للبيانات المالية والمحاسبية ومنه فإن مهنة المحاسبة لا تخضع للحكومة، كما أن الطرق والقواعد المحاسبية تتحدد من قبل المشتغلين بهذه الهيآت المحاسبية المنضمين تحت لوائها.

أما في النظام المختلط أو ما يطلق عليه بالنظام الاشتراكي الحر والذي يأخذ موقعه بين النظام الاشتراكي والرأسمالي، فالنظام المختلط لا يعني عدم وجود تخطيط للأنشطة الاقتصادية من طرف الحكومة والتي من بينها مهنة المحاسبة غير أن هذه الخطط يساهم في وضعها والقيام بتنفيذها القطاع الخاص بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى المؤثرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية هناك مجموعة أخرى من المؤثرات التي تلعب دورا هاما في اتخاذ النظم المحاسبية أشكالا معينة ومن ثم يتبين أن هناك حاجة ماسة إلى تنسيق وبذل جهود في سبيل توحيد لغة المال والأعمال و تطبيق الدول لمعايير محاسبية دولية واحدة بما في ذلك الجزائر.

3. التقنين والتوحيد المحاسبي في الجزائر.

نظرا لتعدد مصالح المستخدمين و المستفيدين من التقارير المالية و تعارض مصالحهم في أغلب الأحيان، وجب إيجاد قواعد متفق عليها و يعتمدها المحاسبون في إعدادهم للقوائم المالية، لذلك و في أغلب بلدان العالم ظهرت تشريعات محاسبية وطنية تعرف بالتوحيد المحاسبي المحلي مثل المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر و الذي ظهر إلى الوجود في فترة التشريعات بعد الاستقلال.

ومع اتساع المعاملات والمبادلات بين الدول وتعقيدها جعلت حجم المستفيدين والمستخدمين للقوائم المالية يكبر ويتنوع ومن جنسيات مختلفة، كما أصبح للشركة الواحدة فروع ومصالح في دول كثيرة ذات تشريعات مختلفة، إضافة إلى الآثار الناتجة عن العولة و انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من القضايا، الأمر

الذي جعل الحاجة إلى تقنين محاسبي دولي حتمية ملحة ، ومن هنا جاء التفكير في ضرورة اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف جميع الدول ومنها الجزائر.

1.3. التقنين والتوحيد المحاسبي الدولي.

إن تفحص ما كتب عن تاريخ التقنين في مختلف التخصصات والمجالات ، بما فيها كل ما يتعلق بضبط المعاملات التجارية ، يبين لنا أن تاريخ نشأة القانون المحاسبي مرتبطة بظهور الدولة وقيامها بوظائفها من حماية وأمن وتنظيم وتوفير العدالة لكافة الجمهور من المتعاملين ، إذ أن المشرع كثيرا ما يتدخل بسن قوانين تلزم المتعاملين من التجار بمسك الحسابات وتدوين معاملاتهم بسجلات ودفاتر خاصة تشكل أدوات إثبات في الحالات التي يتنازع فيها بعض الأطراف ويتوجهون إلى الجهات القضائية للفصل فيما بينهم.

ويرجع ظهور القانون المحاسبي الدولي في اعتقادنا إلى بداية شعور ورغبة الدول في توحيد قواعد قياس المعاملات ، لتفادي احتجاجات وتظلمات الجمهور المستفيد من نتائج ذلك القياس ، فمنذ زمن بعيد حاول المشرعون بالتعاون مع المنظمات والهيئات المتخصصة توحيد كل القواعد والممارسات التي يمكن أن تكون محل تأويلات متعددة.

1.1.3. مفهوم التوحيد المحاسبي:

حسب المعهد الفرنسي « AFNOR » فإن "التوحيد المحاسبي يشمل جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل ، بتوحيدها وتبسيطها"¹².

أما المخطط المحاسبي الفرنسي المراجع سنة 1982 ، فإنه يتناول تعريف التوحيد المحاسبي (PCR) من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد المحاسبي يهدف إلى:

- تحسين المحاسبة.
- فهم المحاسبات وإجراء الرقابة عليها.
- مقارنة المعلومات المحاسبية في الوقت والمكان.
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات ، قطاع النشاط و المجتمع.
- إصدار الإحصائيات.

كما عرف « ROUSSE » التوحيد المحاسبي على أنه "عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع

محاسبات المنشآت المنتجة في المجتمع ، أو مجموعة من المجتمع مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه سواء كان:

- القطاع الأساسي للفلاحة، تربية المواشي، الصيد أو الاستغلال المنجمي، أو القطاع الثاني للصناعات التحويلية أو القطاع الثالث للتجارة الخارجية¹³، إن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية:

1. **على مستوى المبادئ:** إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتداء بها عند تطبيق الأسس و المبادئ التي يتم توحيدها.
2. **على مستوى القواعد:** ويشمل في هذا المستوى، توحيد القواعد و الإجراءات والوسائل المحاسبية. وتتطلب هذه العملية ما يلي:

- ✓ حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة.
- ✓ الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية.
- ✓ الحذر عند استخدام القواعد و الإجراءات البديلة.

3. **المستوى الثالث توحيد النظم:** ويشتمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس و مبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات. ويمتد إلى تجميع النتائج المحاسبية والقوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس و المبادئ التي تقوم عليها.

إن عملية استحداث المعايير المحاسبية تمثل المرحلة الثانية في سياق عملية التوحيد، حيث تتمثل المرحلة الأولى من هذا السياق في التعرف إلى الاحتياجات التي تساهم في تطور عملية التوحيد وهذا وفق شكلين إثنين:

الشكل الأول: وهو أن هيئات التوحيد هي التي تأخذ زمام المبادرة في استحداث اقتراحات جديدة في ميدان المحاسبة، إذ من الممكن أن تتعلق هذه الاقتراحات بمواضيع جديدة قد تظهر، كموضوع المعلوماتية الانترنيت والمحاسبة مثلا. أو قد تتعلق بمشكل قديم لكنه متجدد الطرح، ويكون موضوع للتساؤل من طرف المنشآت وأصحاب المهنة.

الشكل الثاني: هو أن عملية التوحيد يمكن أن تعتمد بشكل ثاني حيث أن التغيرات الاقتصادية (بالمعنى الأوسع لها) تحتم أحيانا تفاسير محاسبية جديدة لهذه التغيرات حتى لا تقوم المنشآت كل على حدة بتصور الحلول المحاسبية الخاصة بها لهذه المشاكل .

أما المرحلة الثانية فتعتبر عملية طويلة نوعا ما و التي تكمن في قيام كل دولة بتنظيم ممارساتها المحاسبية و توحيدها على المستوى المحلي و إعداد آلية لإعداد القوائم المالية المحاسبية اللازمة لها مما أدى إلى صدور هذه

القوائم طبقا لمعايير وممارسات محاسبية و عمولات و لغات مختلفة و قد كان ذلك مقبولا في ما مضى، لكن مع امتداد نشاط المؤسسات الاقتصادية إلى المجال الدولي و العولمة أصبح التوحيد على المستوى الدولي حاجة دولية ملحة¹⁴.

2.1.3. نشأة التوحيد المحاسبي:

من الصعوبة أن يتم الحديث عن التوحيد المحاسبي، دون التعرض إلى الخلفية الأساسية لعملية التوحيد ذاتها، والمتمثلة في الإطار التصوري للمحاسبة. فالإطار التصوري حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عبارة عن " نظام المبادئ الأساسية لتوضيح المفاهيم، أو التعاقدات المحاسبية التي تملي اختيار الأحداث لعرضها، وكذلك الوسائل التي تسمح بتلخيصها وإيصالها للأطراف المعنية بها". وللمحاسبة الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة مهيكّل بطريقة جيدة بحيث:

- يمثل الإطار التصوري دليلا مهما للمهنة المحاسبية في وظيفة التوحيد.
- يمثل الإطار التصوري مرجعا لحل المشاكل المحاسبية التي لا توجد أية معايير لحلها.
- يمكن من الرفع من إمكانية المقارنة، وذلك بالتقليل من عدد الطرق المحاسبية البديلة.
- يسمح بتحديد حدود الرأي المهني عند إعداد القوائم المالية.
- يمثل الإطار التصوري وسيط في تحسين التكوين في المحاسبية حتى يصبح المحاسب الممارس قادرا على الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للمحاسبة.

وأخيرا فإن الإطار التصوري يسمح لمهنة المحاسبة بالحماية من كل أشكال الضغط السياسي والهجمات، لأنه يمدّها بتبريرات منطقية تمكنها من تبيان عقلانية اختياراتها إذا تعلق الأمر بمعايير جديدة.

إن بداية التوحيد المحاسبي (خاصة ما تعلق بتطوير المبادئ المحاسبية) انطلق في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1987، نتيجة لجملة الاحتجاجات التي حملتها بورصة نيويورك عن عدم ملائمة المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى تضليل المستثمرين وأصحاب الأموال خاصة في ظل ظروف الركود الاقتصادي (الأزمة الاقتصادية العالمية 1929). ومنذ ذلك الحين وجدت مهنة المحاسبة نفسها أمام الكثير من المشاكل الجديدة والتي هي في معظم الأحيان مشاكل غير معهودة، طرحت نتيجة للاضطرابات غير العادية للمحيط الاقتصادي والمالي الذي أصبح يتطور و يتحول بشكل كبير متسارع ومذهل.

وعلى الرغم من أن المهنة المحاسبية أثبتت قدرتها على مواجهة هذه التغيرات والتأقلم معها، إلا أنها كانت عاجزة على أن تجد حلولاً نهائية ودائمة للمشاكل الجديدة أو حتى المشاكل المطروحة، وهو ما قاد البعض إلى تشبيه دور المهنة المحاسبية بدور رجل المطافئ الذي يخمد النار في المكان الذي تشتعل فيه. إلا أن السؤال الذي طرح وي طرح بإلحاح، هو كيف يمكن للمهنة المحاسبية أن تضطلع بدورها الطبيعي دون وجود خط قيادة يسمح لها بالمعالجة السليمة للمشاكل التي تطرح عليها، عدا خبرة وأحكام الأعضاء المشكلين لهيئات التوحيد، بحيث تتغير فلسفة التوحيد ذاتها مع تغير الأفراد الذين تتشكل منهم، وتصبح هذه الهيئات بعد ذلك عاجزة عن الدفاع ضد الهجمات من أي طرف كان، لم يجد في المعايير ما يتماشى مع مصالحه (تضارب المصالح) ويكون الوضع مخالفاً تماماً، لو استندت هيئات التوحيد إلى معايير تقييم تسمح لها بتبيان سداد قراراتها، بمعنى آخر الاستناد على إطار تصوري محكم البنية ويلقى قبول وثقة الجميع. من هذا المنطلق واستناداً إلى الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة المالية (FASB: FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD) "الذي كان هدفه الأساسي خدمة عملية اتخاذ القرار، وكانت خاصيته الأساسية الملاءمة، والتجديد الكبير الذي جاء به وهو تفضيل المعلومات التقديرية عن المعلومات التاريخية" جاءت كل المحاولات اللاحقة التي ترمي إلى إرساء أطر تصورية، مع إدخال تعديلات وفق متطلبات كل جهة، حسب ما تقتضيه سواء المصلحة الوطنية أو مصلحة الأعضاء في هيئات التوحيد خاصة (IASC: INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE) التي تمكنت سنة 1989 من إرساء إطار تصوري لقي اهتمام كثير من المهتمين بهذا الموضوع¹⁵.

ثانياً: التفكير في إيجاد معايير محاسبية دولية.

لقد بدأ المحاسبون المهنيون منهم و الأكاديميون، منذ زمن بعيد وفي أعقاب الأزمة العالمية الكبيرة عام 1929م، في المحاولة لإيجاد توافق محاسبي بين الدول، فعقدت عدة مؤتمرات وتأسست الكثير من الهيئات المحاسبية التي تهتم بوضع المعايير الدولية المحاسبية لتوحيد العمل المحاسبي فتم إصدار ما لا يقل عن 41 معيار محاسبي دولي حتى الآن.

وقد نالت هذه المعايير المحاسبية الدولية حصتها من الاهتمام من طرف جمهور المختصين خاصة المحاسبين منهم وقد حاول أغلبهم شرح وتوضيح مفهوم ومضمون تلك المعايير أو على الأقل محاولة ترجمة نصوصها المكتوبة باللغة الانجليزية، لتيسير فهمها من طرف جمهور المتعاملين في بلدانهم، إلا أن الجزائر مازالت متؤخرة في هذا الخصوص.

2.3. مفهوم وأهمية المعيار:

يقصد بكلمة معيار في المحاسبة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الأصول الثابتة، البضاعة أو غيرها¹⁶.

وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية القاعدة المحاسبية بأنها¹⁷: "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلزام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا. كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية".

والمعايير المحاسبية تعتبر الخطوة المنطقية التي تلي التوصل إلى المبادئ وهي تعبير رسمي مهني متعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين. وبذلك تكمن أهمية المعايير في اعتقادنا فيما يلي:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة.

- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.

- اتخاذ القرار المناسب.

- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.

3.3. أهم هيئات إصدار المعايير المحاسبية:

إن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي بدأت مع بدايات القرن الحالي، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 و دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول، وقد أدت الضغوطات المتزايدة من قبل مستخدمي القوائم المالية (مساهمين، مستثمرين ودائنين، نقابات واتحادات تجارية، منظمات دولية وجمعيات حكومية) إلى تشكيل عدة منظمات لوضع المعايير المحاسبية الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير ومن أهمها:

أولاً: لجنة المعايير المحاسبية الدولية: IASC (INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE)

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 على يد المؤسسات المحاسبية الرائدة في عشر دول وهي استراليا، وكندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل اللجنة في الوقت الحاضر 104 مؤسسة محاسبية مهنية من 78 بلداً وهي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وسلطة إصدار معايير محاسبية دولية ويقوم بإدارة أعمال اللجنة مجلس يضم ممثلين عن 13 بلداً تساعده الأمانة الدائمة المتفرعة¹⁸.

و تعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية في هذا الصدد سياسة تقضي بأن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملاً لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل. كما ينص دستور اللجنة على أي يضم المجلس أيضاً ممثلين لا يزيد عددهم عن أربع مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبة مهنية وإنما لها اهتمام بالتقارير المالية. وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين أولى المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتباراً من 1 يناير 1986.

ثانياً: الإتحاد الدولي للمحاسبين: IFAC (INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS)

ينتسب إليه 117 منظمة محاسبية متواجدة بـ 84 دولة مختلفة وينضم إلى عضويتها أكثر من ربع مليون محاسب في العالم والإتحاد الدولي للمحاسبين لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية ومعهد المراقبين الداخليين والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتجارة والمصارف الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية¹⁹.

وقد انبثق الإتحاد من لجنة التنسيق الدولي لمهنة المحاسبة عام 1972، وتعد عضويتها مفتوحة لكل المنظمات المحاسبية المعترف بها رسمياً في بلادها من خلال القانون أو بإجماع الرأي العام على أنها منظمات وطنية أساسية ذات سمعة جيدة ضمن مهنة المحاسبة. أما الجمعية العمومية للإتحاد فتتألف من ممثل واحد من كل هيئة محاسبية عضو في الإتحاد وتنتخب الجمعية أعضاء الإتحاد وتعتمد بلد المؤتمر القادم وتضع جدول المساهمات المالية وتقر التغييرات في دستور الإتحاد ويتألف مجلس الإتحاد من ممثلي الدول المنتخبة من قبل الجمعية، وتقع عليه مسؤولية تنفيذ برنامج عمل الإتحاد وتعيين المجموعة التنفيذية وإصدار المعايير والإجراءات.

ويشمل الإتحاد 7 لجان، وقد قامت لجنة تطبيقات المراجعة بإصدار 3 خطوط عمل دولية في مجال المراجعة و 4 مسودات مقترحة ولا يمتلك الإتحاد أي سلطات سوي مساندة أعضائه له²⁰.

ثالثا: لجنة ممارسة المراجعة الدولية: (IAPC (INTERNATIONAL AUDITING PRACTICE COMMITTEE)

ولقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة لمجلس الإتحاد على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير وتعزيزها، ويتم تعيين أعضائها من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الإتحاد وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك من أجل الحصول على اكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة من صوت واحد فقط .

وتتضمن ابتداء من 1994 أعضاء من 13 دولة وهي: أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

4.3. التوحيد المحاسبي و الإلزام القانوني الجزائري.

الإلزام القانوني في المحاسبة: تنص المادتين 9 و 10 من القانون التجاري الجزائري علي أنه يلزم قانونا كل شخص له صفة التاجر أو يمارس نشاطا تجاريا سواء كان طبيعيا أو معنويا التقيد بمجموعة من الإجراءات المحاسبية والمتمثلة في التسجيل في الدفاتر التجارية وأهما دفتر اليومية ودفتر الأستاذ. وحدد ذات القانون مضمون ومحتوى هذه الدفاتر وكيفية مسكها كما يلي:

- دفتر اليومية: يجب أن يقيد فيه يوما بيوم جميع العمليات التي يقوم بها التاجر وتدخل ضمن الأنشطة التجارية التي يمارسها وأن يراجع على الأقل نتائج هذه الأنشطة شهريا شرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي يمكن معها مراجعة تلك العمليات يوميا. وان يكون الدفتر من نوعية جيدة ينقل فيه مضمون العمليات بكيفية سليمة وفقا لطريق القيد المزدوج، دو شطب ولا تكديس ودون ترك بياض وهكذا، كما يجب أن ترقم وتختتم كل صفحات هذا الدفتر وتؤشر ويصادق عليها من طرف رئيس محكمة الاختصاص.

- دفتر صور الرسائل: ويجب أن ننسخ فيه الرسائل المتبادلة بين المشروع والمحيط الخارجي.

- دفتر الجرد: والذي تنسخ فيه الميزانية وحساب النتائج ويجب تنظيمه مرة علي الأقل كل سنة. كما يجب أن ترقم وتختتم كل صفحات هذا الدفتر وتؤشر ويصادق عليها من طرف رئيس محكمة الاختصاص.

بمعنى ان المشرع وبنص على الشروط الواجب توافرها في الدفاتر التجارية ومنها على الخصوص:

1- يجب أن تنظم الدفاتر التجارية الإجبارية بحسب التاريخ وبلا بياض ولا فراغ ولا نقل إلى الهامش ولا محو ولا حشو بين السطور.

2- يجب ترقيم الدفاتر والتأشير عليها وتوقيعها من طرف قاضي المحكمة.

3- يجب على التاجر أن يحفظ الدفاتر لمدة عشر سنوات كما يجب أن تحفظ المراسلات الواردة ونسخ الرسائل الموجهة طيلة نفس المدة.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نقول أن الدفاتر والسجلات التجارية تنقسم إلى قسمين²¹:

- الدفاتر والسجلات القانونية: وهي دفتر اليومية - صور الرسائل - دفتر الجرد .
 - الدفاتر والسجلات العرفية: وهي دفتر المسودة - دفتر الأستاذ - ميزان المراجعة والسجلات التنظيمية.
- ولهذه الدفاتر أهمية كبرى، إذ أنها تساعد علي معرفة أرصدة الحسابات المختلفة من جهة، وتدخل في سلسلة عمليات المحاسبة من جهة ثانية. حيث تقيد العمليات عند حدوثها في دفتر المسودة وهو دفتر عري من واقع المستندات والأوراق الشبوتية، ثم تسجل في دفتر اليومية ومن ثم تنقل إلي دفتر الأستاذ وبعد ذلك ترصد الحسابات وتسجل مبالغها في دفتر المراجعة، لمراجعة صحة العمليات المحاسبية لكي يتسنى بعد ذلك تنظيم جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية.

إن الاحتفاظ بدفاتر تجارية منظمة حسب الأصول القانونية والعلمية يمكن التاجر من تحقيق مايلي:

- 1- تسجيل عملياته أول بأول، وتمكينه من قياس نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وتحديد مركزه المالي بطريقة دقيقة وسليمة.
- 2- تمكين التاجر من اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير التي قد تحدث في المنشأة.
- 3- يمكن الاعتماد على الدفاتر التجارية في تحديد الربح الخاضع للضريبة.
- 4- استعمالها كدليل مادي أمام القضاء لإثبات الوقائع المالية.
- 5- إنتاج بيانات مالية سليمة وملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

ثانيا: التوحيد المحاسبي في الجزائر.

كانت الجزائر إلى غاية سنة 1975 تابعة في نظامها المحاسبي للمخطط المحاسبي العام الفرنسي الصادر سنة 1957، وذلك بحكم الاستعمار الفرنسي للجزائر. فالمخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 كان يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، هذه النظرة لم تلبى احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وسياسة التخطيط التي انتهجتها الجزائر²² وعلى ذلك وبداية من السبعينات وضعت الدولة الجزائرية مخططا محاسبيا وطنيا معلنة بذلك استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب لروح وتوجهات اقتصاد البلاد من جهة ثانية²³. كما يحدد المرسوم 75- 35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 كيفية تطبيق المخطط المحاسبي أي تنظيم، ضبط، تنسيق وتسوية المعلومات الاقتصادية لدى المؤسسات والشركات التجارية الخاضعة للنظام. الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية²⁴.

فالمخطط المحاسبي الوطني للمؤسسة هو قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة وهي مصنفة في إطار جدول محدد مع اختلاف الحسابات التي يمكن أن تنشأ حسب نشاط المؤسسة وحجمها، وخصوصياتها، ولهذا اقتضت الضرورة توحيد جميع هذه القوائم على كافة المؤسسات، وإعطائها صبغة وطنية ليبسط ويوحد محاسبة مختلف المنشآت ليجلب منفعة وفائدة للمنشأة ومصالح الدولة والأشخاص الآخرين الذين لهم علاقة بالمنشأة²⁵.

مع وجوب الإشارة إلى صدور خمس مخططات محاسبية قطاعية تتعلق ب:

- القطاع الزراعي 1987 .

- قطاع التأمينات 1987 .

- قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988.

- القطاع السياحي الصادر سنة 1989.

- القطاع البنكي الصادر سنة 1992.

تقدم هذه الخمس مخططات عموما قائمة الحسابات، شرح المصطلحات وقواعد سير الحسابات والوثائق الشاملة الخاصة بها. ونشير إلى أن أي واحد من هذه المخططات لم يتناول المحاسبة التحليلية.

و يطبق المخطط الوطني على جميع المؤسسات وفقا للمادتين 1، 2 من الأمر الصادر بتاريخ 29 أبريل²⁶ 1975:

المادة الأولى: يكون المخطط المحاسبي الوطني إلزامياً بالنسبة لـ:

- المنظمات العمومية ذات الطابع التجاري و الصناعي.

- شركات الاقتصاد المختلط.

- المؤسسات مهما كان شكلها و الخاضعة لنظام الضريبة حسب الفائدة الحقيقية.

المادة الثانية: يطبق المخطط المحاسبي الوطني لقطاعات و نشاطات خاصة (نشاطات ذات صبغة تتميز عن النشاطات الأخرى). و ذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمحاسبة، (طبقاً لأحكام المادة 38 من الأمر رقم 71- 82 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1391 الموافق 29 ديسمبر 1971).

لقد تعايشت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع هذا المخطط المحاسبي الوطني وعملت بمحتواها منذ 1976 الى 2009/12/31 ، اخر يوم في عمر هذا التوحيد الوطني، لانه وبداية من الفاتح جانفي 2010 يكون النظام المالي والمحاسبي الجديد إلزامي التطبيق وبذلك حتمية العدول عن المخطط المحاسبي السابق.

ثالثا: النظام المالي والمحاسبي الجديد:

لقد قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو إلزامي التطبيق بداية من 2010/01/01.

يهدف هذا المشروع لوضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي ولدت عن الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي بدأت من 16 سنة مع ظهور تيار العولة والارتباطات الجديدة للجزائر في الاقتصاد الدولي، خاصة مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية OMC، وإضافة على ذلك فهي تهدف أيضا لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري، وخاصة المستثمرين الوطنيين أو الدوليين الحاليين أو في المستقبل. هذين الآخرين قد مارسا ضغوطا على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني PCN، الذي وضع في فترة سابقة تناسب الوضع الاقتصادي الاشتراكي.

1. مراحل إنجاز مشروع التعديل (تحديث ال PCN):

إن عملية تحديث ال PCN (إنجاز مشروع التعديل) تم تمويلها من طرف البنك العالمي، وانطلقت في بداية الثلاثي الأول لسنة 2001 على أن تنتهي في ظرف 12 شهر، أي في نهاية الثلاثي الأول من 2002، من طرف فريق عمل فرنسي وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الجزائري لـ 1975 إلى مخطط محاسبي جديد للمؤسسة PCE مع تعاون بشكل محدود مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC (المؤسس سنة 1966 تحت رعاية وزارة المالية). وقد مرت عملية تحديث ال PCN (إنجاز مشروع التعديل) بـ 3 مراحل هي:

المرحلة 01: تشخيص مجال تطبيق ال PCN مع إجراء مقارنة بين ال PCN والمعايير الدولية.

المرحلة 02: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة.

المرحلة 03: وضع مخطط محاسبي جديد يعرف بالنظام المالي والمحاسبي SCF.

2. عرض المشروع:

1.2. وصف مشروع SCF : إن مشروع المرجع المحاسبي الجزائري الجديد يتكون من جزئين وملحق:

❖ **الجزء الأول:** ويعرف الإطار المفاهيمي، ويشمل قواعد التقييم والتسجيل والقوائم المالية، وقد جاء في

4 مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي ويتضمن:

- مجال التطبيق وتعريف.
- المبادئ المحاسبية.
- تعاريف خاصة بالأصول، الخصوم، رؤوس أموال خاصة، التكاليف والمنتجات.

المبحث الثاني: تنظيم المحاسبة

المبحث الثالث: ويتمثل في قواعد التقييم وتسجيل الأصول والخصوم والتكاليف والمنتجات وتتضمن:

- قواعد عامة للتسجيل والتقييم.
- قواعد خاصة للتسجيل والتقييم، خاصة بتسجيل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية (أوراق مديونية)، المخزون، أعانت، تقديرات وسعر التكلفة وتقسيم التكاليف والمنتجات المالية.
- نماذج خاصة للتقييم والتسجيل ب: العمليات المشتركة، حسابات Tiers، تحويل، الاندماج، الوحدات، عقود طويلة الأجل، الضرائب المختلفة، عقد الإيجار التمويلي، الفوائد الشخصية، العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء الأساسية ونموذج لمؤسسة صغيرة.

المبحث الرابع: تقديم القوائم المالية .

ويتضمن :

- تعريف القوائم المالية، الميزانية حسابات النتائج (حسب الوظيفة، حسب الطبيعة)، جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة، الغير مباشرة)، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.
- ملحق وجاء فيه: نموذج للقوائم المالية.

الجزء الثاني: تضمن تسمية ووظيفة الحسابات وجاءت في ثلاث مباحث :

المبحث الأول: خاص بتسمية الحسابات وتتضمن:

- مبادئ مخطط الحسابات

- الإطار المحاسبي الإجباري

المبحث الثاني: خاص بوظيفة الحسابات وتتضمن 07 مجموعات:

- حسابات رؤوس الأموال، الاستثمارات، المخزون، Tiers، المالية، التكاليف والنواتج.

المبحث الثالث: ويتضمن مصطلحات توظيفية.

2.2. عرض الإطار المفاهيمي لمشروع الSCE :

❖ الإطار المفاهيمي: ويتضمن:

- مجال التطبيق وتعريف .

- المبادئ والفروض المحاسبية.

- تعاريف للأصول والأموال الخاصة والتكاليف والنواتج.

3.2. التعريف بمخرجات النظام في مجال التطبيق:

إن القوائم المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبي و هي عبارة عن مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء - خزينة المؤسسة عند نهاية الدورة- وتتضمن:

- الميزانية: وجاءت بتقسيم جديد بإضافة عمودين، فالأول خاص بالملاحظات التوضيحية، والثاني يبين رصيد العملية في السنة السابقة n-1.

- جدول حسابات النتائج: يتم إعداده حسب الطبيعة وحسب الوظيفة مع عمود جديد لرصيد العملية للسنة السابقة n-1 .

- جدول تدفقات الخزينة: أيضا يتم إعداده بطريقتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

- جدول التغيرات في رؤوس الأموال.

- ملحق يحدد القواعد والأنظمة المحاسبية المستخدمة، ويكمل المعلومات الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج.

4.2. الترميز المحاسبي للمشروع: ويتضمن 07 مجموعات:

المجموعة 01: حسابات رأس المال.

المجموعة 02: حسابات الاستثمارات.

المجموعة 03: حسابات المخزون.

المجموعة 04: حسابات Tiers.

المجموعة 05: الحسابات المالية.

المجموعة 06: حسابات التكاليف.

المجموعة 07: حسابات النواتج.

5.2. هل يستجيب المشروع الجديد للمعايير المحاسبية الدولية؟

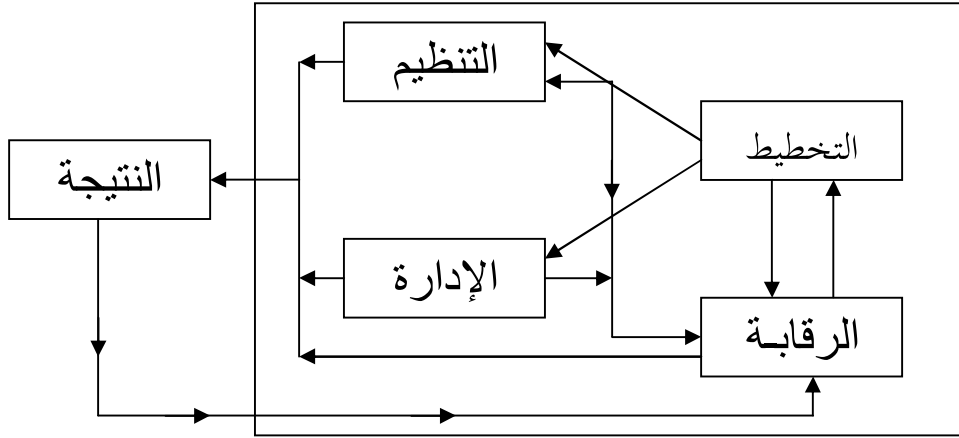
يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال إجراء مقارنة بين مشروع SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS من خلال معاينة المبادئ وتعريف الإطار المفاهيمي وعرض القوائم المالية وطرق التقسيم في المشروع (المخطط المالي والمحاسبي) ويسمح لنا ذلك بملاحظة التقارب بين المبادئ التي تبناها المخطط الجديد مع المرجع الدولي IAS/IFRS بالمحاور الموجودة، ومن المنطقي وجود مجموعة من الفروقات وهي نتيجة منطقية ناتجة عن اختلاف العناصر البيئية في كل بلد ومنها الجزائر .

رابعا: المعلومة المحاسبية الرقابة وعملية اتخاذ القرار الاستثماري.

إن تطور النظم المحاسبية يتوقف على التطور التكنولوجي الهادف إلى التحكم في كمية المعلومات وضمان انتقالها بدقة و سرعة فائقة، وإيصالها بشكل جيد إلى مراكز اتخاذ القرار. ففي الوقت الحالي أصبحت المعلومات المحاسبية الجيدة والمفيدة من الموارد الأساسية التي يحتاج إليها المستثمر المحلي أو الأجنبي، والكثير من المستثمرين حققوا نجاحات معتبرة بفضل تحكمهم في هذا المورد واستغلاله بكيفية رشيدة، لكونه قاعدة اتخاذ القرار، خاصة وأن نشاط المستثمر الرئيسي يترجم في إنجاز القرارات المختلفة انطلاقا مما يتوفر لديه من المعلومات الكافية، والرقابة المحاسبية تعمل على ضمان صحة وصدق هذه المعلومات من خلال تأثيرها الإيجابي على وظيفة القرار.

1. الرقابة المحاسبية واتخاذ القرار.

للقابة بمفهومها العام علاقة مع وظائف التسيير نبينها في الشكل الموالي²⁷:



الشكل رقم 01: العلاقة المتبادلة بين الرقابة ووظائف التسيير

نفهم من هذا الشكل أن للرقابة علاقة مع التخطيط الذي يعتبر الوظيفة الأساسية والأولى بالنسبة للتسيير، فإذا كان التخطيط سليماً كانت النتيجة في الغالب إيجابية، وانطلاقاً من مراقبة هذه الأخيرة يمكن تحسين وظيفة التخطيط، كما أن لوظيفتي التنظيم والإدارة أهمية بالغة في إخراج ما تم تخطيطه إلى الوجود، لذلك يجب أيضاً مراقبة كل منهما وباستمرار.

وفي هذا السياق يرى البعض بأن: «التخطيط يقدم مؤشرات حول الأهداف المتبعة من طرف المؤسسة وحول وضع الاستراتيجيات المراد تحقيقها، والتنظيم يسمح بتقديم الهيكل المناسبة لتحقيق الأهداف في حين تعمل الإدارة على جعل الهيكل حياً بتنشيط وتحفيز الأفراد، أما الرقابة فدورها يتمثل في التحقق من أن كل الإمكانيات المجمعة مسخرة لتحقيق الأهداف»²⁸.

إذا كانت الرقابة ككل تهدف إلى تحسين وظائف التسيير، فإن الرقابة المحاسبية تساهم أيضاً في تحسين هذه الوظائف خاصة من خلال ضمان معلومات دقيقة وصحيحة يمكن الاعتماد عليها في رسم الأهداف وفي صنع القرارات المختلفة منها قرارات الاستثمار.

ويمكن القول أن للرقابة بمفهومها العام علاقة مع باقي وظائف التسيير وتعمل على تحسين أدائها، ويمكن تبين دورها أيضاً من خلال التطرق إلى العلاقة بينها وبين المعلومة.

2. الرقابة المحاسبية المعلومة والانحراف:

تعتبر المعلومة والرقابة المحاسبية عنصران أساسيان لمساعدة متخذو القرار، إذ أن معظم المعلومات الضرورية لصناع القرار الاستثماري حتى يكونون على علم بالوضعية المالية وتطور العمليات تأتي من الوثائق المحاسبية وهنا يتبين الدور الأساسي للوساطة المحاسبية.

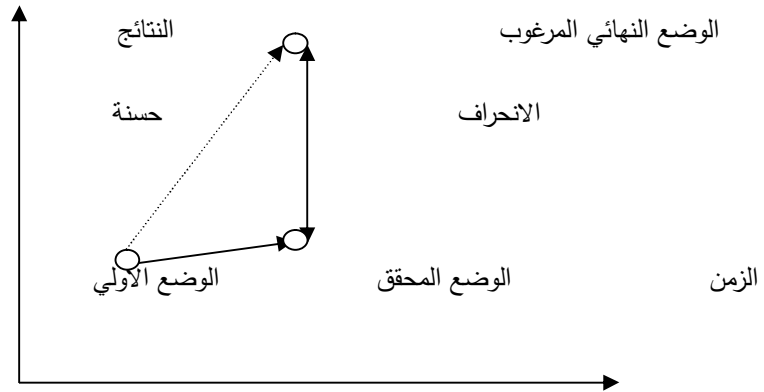
وحتى تحافظ المعلومة المحاسبية على كامل قيمتها يجب أن تكون صحيحة و كاملة و متوفرة بالسرعة الكافية وهو ما تعمل على تحقيقه الرقابة المحاسبية. وكذلك تسمح الرقابة المحاسبية بقياس وتقييم الأداء وتساعد على التغيير والتطوير المستمر لأنها تكشف عن الانحرافات وتعمل على إظهار أسباب حدوثها مما يساعد على معالجتها والقيام بالتعديلات اللازمة لمنع تكرار وقوعها مستقبلا هذا من جهة.

وأما من جهة أخرى فإن الرقابة المحاسبية ضرورية لكل قرار استثماري تكون قاعدة اتخاذه هذه المعلومات، لأنها تضمن دقة وسلامة هذه الأخيرة فهي وسيلة مرتبطة باتخاذ القرار لأنها حتى وإن لم تكن لها العلاقة مباشرة بتوجيه هذه القرارات فهي توفر كما سبق وإن أشرنا المعلومات الصحيحة والضرورية لاتخاذها بشكل مناسب، كما تسمح بقياس النتائج والأخطار وتحديد الانحرافات والقيام بالإجراءات التصحيحية.

مما سبق يمكن اعتبار جوهر الرقابة المحاسبية هو العمل المحاسبي الذي يسمح بترتيب العمليات وفقا للمعايير المحددة سابقا، وتعتمد على أداة أساسية هي المعلومة التي يملكها المستثمر أو هي بحوزته.

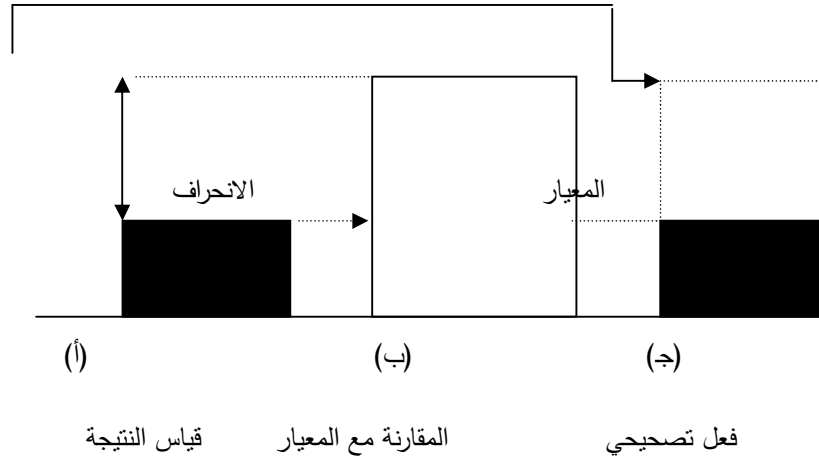
وبما أنه لا يمكن تصور وجود مطابقة تامة بين ما هو مخطط وما هو محقق فإنه يظهر الانحراف، الذي يطلق عليه اسم المعلومة المردودة (Feed-back) لأنه يعتبر بمثابة معلومة تصحيحية على المستثمر أن يأخذها في الحسبان لتحقيق الأداء المطلوب عندما يتخذ القرار.

ويمكن توضيح هذا الانحراف من خلال الشكل التالي²⁹:



الشكل رقم 02 : الانحراف بين الوضع المرغوب والوضع المحقق

يوضح الشكل السابق انه انطلاقا من الوضع الأولي يوجد انحراف بين ما رغب فيه المديروين ما تم إنجازه في الواقع، وهذا الانحراف هو أيضا بمثابة المعلومة المردودة و يسمح لنا بتحسين النتيجة كما يلي³⁰:



الشكل رقم 03 : المعلومة المردودة والفعل التصحيحي

تتضح من هذا الشكل أن الرقابة تسمح بقياس النتيجة المحققة ثم مقارنتها مع المعيار المعد سابقا واستخراج الانحراف ثم القيام بالعمل التصحيحي المناسب بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة أو المرغوبة.

من خلال ما تقدم يتبين أن الرقابة تساهم في ترشيد القرار الاستثماري من خلال كشف الانحرافات أو التقليل من حدوثها وكذلك إظهار الاختلافات وتحديد أسباب وجودها، الشيء الذي يتطلب حتما تدخل المديرو لتحسين الأنظمة الموجودة وإدخال التعديلات المناسبة لتفادي تكرار وقوع الانحرافات والاختلافات.

وإذا ركزنا على جانب اتخاذ القرار باعتباره نشاط أساسي بالنسبة للمستثمر، إذ أن هناك من المختصين من يرى وأن وظيفة المستثمر عبارة عن اتخاذ القرار فانه يمكننا من تبيان دور الرقابة المحاسبية في تحسين القرار الاستثماري، خاصة في توفير معلومات دقيقة تعتبر بمثابة قاعدة جيدة لاتخاذ القرار المناسب، إذ نجد أن الهدف الرئيسي لنظام الرقابة المحاسبية هو ضمان هذا النوع من المعلومات التي تكون جاهزة في شكل نهائي وكاملة تفيد مختلف المستعملين خاصة المستثمرين في اتخاذ القرار.

وإذا كان النظام الرقابي فعالا كانت المعلومات دقيقة وسليمة، وعلى النقيض من ذلك فإن ضعف النظام الرقابي يدل على وجود الانحرافات وتكرارها في كل دورة محاسبية، ومعنى ذلك أن المعلومات المحاسبية النهائية غير دقيقة والاعتماد عليها في اتخاذ القرار قد يؤدي إلى نتائج سلبية، ونرى أنه من مصلحة المستثمرين أن تتوفر الوساطة المحاسبية على قواعد صحيحة وفعالة للرقابة المحاسبية كجزء من الرقابة ككل بهدف التحكم في جانب المعلومات المحاسبية وإعداد قوائم نهائية مالية صادقة ودقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات ناجحة.

3. دور البيانات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات.

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات مهما كان نوعها ومستواها، فإذا ما كانت هذه المخرجات صحيحة ودقيقة وكافية، أعدت بشكل جيد وفي الوقت المناسب فإنها تصبح مدخلات سليمة لنظام اتخاذ القرار، ويبقى نجاح هذا الأخير متوقف على كفاءة وخبرة متخذ القرار نفسه، وكذا سلامة مختلف المراحل التي تمر بها هذه العملية، وبالتالي فإن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة كبيرة على نوعية وكفاية المعلومات بالإضافة إلى ذكاء وخبرة متخذ القرار. وتعتبر المعلومات موردا هاما لا يقل أهمية عن الموارد المالية والموارد البشرية المتاحة، بل وأكثر من ذلك فان البعض من المستثمرين يرون بأن المعلومات أصبحت ثروة هامة، فهناك من يحقق نجاحا أو أرباحا معتبرة انطلاقا من استغلال معلومة متوفرة.

وفي عصر كالذي نحن فيه والذي يتسم بالتغير المستمر وعدم الاستقرار تصبح عملية إدارة هذا المورد (المعلومات المحاسبية) أمرا أساسيا وضروريا إذا كان المستثمر يرغب في تحقيق درجة عالية من الرشد والجودة في اتخاذ القرارات، وبقدر ما يتوفر من جودة في المعلومات المحاسبية بقدر ما يزداد الرشد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وعلى هذا الأساس فان الجزائر مدعوة لمسايرة التطور المحاسبي المرافق للتغير البيئي المحلي، الإقليمي والدولي.

خامسا: الوساطة المحاسبية والتوحيد الدولي :

إن الجزائر تتموقع في فضاء دولي يتميز بالتغير المستمر ويتجه نحو التوحيد في شتى المجالات، منها المحاسبية، والوساطة المحاسبية في الجزائر حتى تخوض غمار الإصلاحات العميقة لابد أن تأخذ في الحسبان هذا الاتجاه العالمي نحو توحيد الأنظمة والإجراءات والممارسات بما في ذلك محاولة توحيد النظام المحاسبي، ولا يمكن لنا أن نطرح بديلا للنظام المحاسبي الحالي دون الأخذ بعين الاعتبار مشاكل التوحيد الدولي للمحاسبة.

1. البيئة ومؤثراتها:

يمكن أن ننظر إلى الوساطة المحاسبية كنظام يتكون من عناصر أساسية متفاعلة فيما بينها بشكل متناسق تسعى إلى تحقيق هدف عام، وهذا النظام لا يوجد في فراغ، بل في بيئة متميزة بالحركة والتغير المستمر، تؤثر على النظام وتتأثر به، وهذه البيئة معقدة يصعب فهمها ببساطة إلا أنه وللتوضيح يمكن تقسيم عناصرها إلى ما يلي :

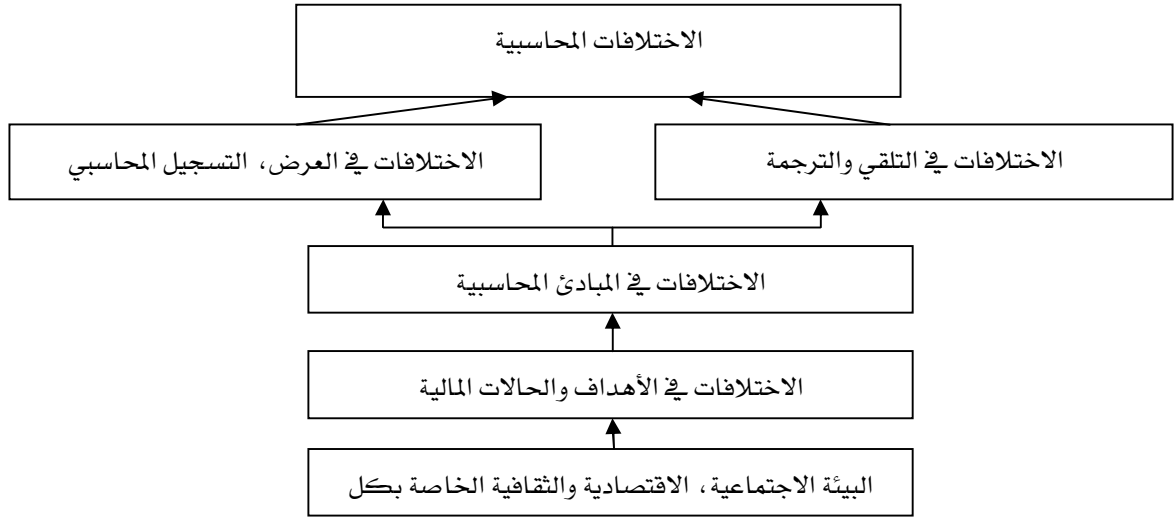
✓ البيئة الاقتصادية.

✓ البيئة الاجتماعية.

✓ البيئة التكنولوجية (التقنية).

✓ البيئة السياسية.

للبيئة وعواملها المختلفة تأثير على طبيعة وشكل الأنظمة المحاسبية والمالية كما أن للمحاسبة هي الأخرى تأثير على البيئة، إذ لا يمكن النظر إلى المحاسبة وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية بمغزل عن المؤثرات البيئية التي تمارس فيها الوظيفة، ومن هنا ندرك أن تطور المحاسبة وتحديد الأسس والمبادئ المحاسبية التي يجب تطبيقها لا يتم بناء على اعتبارات فنية تطبق بطريقة آلية، بل لا بد من اخذ المؤثرات البيئية بعين الاعتبار وتحديد مدى تفاعلها مع تلك المبادئ والأسس، ويمكن أن نوضح هذه التأثيرات في الشكل الموالي³¹:



شكل رقم 04 : مصدر الاختلافات المحاسبية

2. التوحيد الدولي والتسيق المحاسبي.

حتى بداية الثمانينات كان التوحيد يخص كل دولة على حدا ، والتأثير الدولي كان ضعيفا ، إلا انه وخلال الربع الأخير من القرن العشرين تغيرت الأمور وبشكل سريع ، مع ظهور هيأت دولية مهمة ومع الضغط المستمر للمؤسسات الدولية والشركات العالمية ، على المهنيين ومنظماتهم بإعداد معايير وتوجيهات تخدم مصالح هذه الشركات ، وتلزم جميع أطراف الصفقة والمعاملة بتطبيق تلك المعايير إما بقوة القانون الدولي أو بمضمون الاتفاقية الموقعة بين الأطراف.

1.1. التوحيد الدولي:

لم تقتصر محاولات توحيد الممارسة المحاسبية على المستوى المحلي فقط ، فقد كان للاتحادات الاقتصادية الإقليمية والتوسيع في التجارة الخارجية ، والاستثمارات الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات الأثر في اتساع قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية ، لتضم بالإضافة إلى المستخدمين المحليين ، مستخدمين آخرين على نطاق دولي ، غير أن هناك بعض الاختلافات في استعمال هذه البيانات المحاسبية نظرا لاختلاف بعض المصطلحات ، القوانين ، الإجراءات ، القواعد والمفاهيم المحاسبية.

ولقد كانت أولى المحاولات لإزالة هذه الاختلافات هو انعقاد المؤتمر المحاسبي في باريس عام 1951م³² . بغرض تنمية الاتحاد الاقتصادي الأوربي ، والذي تمخض عنه دليل للحسابات القابل للاستخدام على النطاق الدولي ، كما قام الاتحاد الأوربي لجماعة المحللين الماليين عام 1963م³³ . بمحاولة توحيد

المفاهيم والمصطلحات المحاسبية الشائعة الاستخدام بين المحللين الماليين لتسهيل عملية استخراج المؤشرات والنسب المالية حتى يتمكن المستخدمون من اتخاذ قراراتهم.

كما يحاول المحاسبين والمراجعين العرب بدورهم الوصول إلى معايير موحدة للمحاسبة والمراجعة على الصعيد العربي والإسلامي كما هو الحال بالنسبة للجنة المعايير المحاسبية العربية.

وعلى الرغم من أنه من الصعب الحكم على مدى نجاح هذه المعايير ومدى القبول بها دولياً، إلا أن القوة المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية تؤثر بشكل مباشر على مسار التوحيد إذ أن الاتحاد الأوروبي رغم الجهود التي قام بها في هذا المجال وكان سابقاً لإيجاد نمط من التوحيد يخدم الدول الأوروبية الأعضاء، فشل وانظم إلى المعايير الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ابتداءً من شهر جوان سنة 2000 م.

وإذا اعتبرنا التوحيد بأنه "وضع قواعد محاسبية"³⁴ فإنه يمكن استنباط بعض النقاط الهامة وهي أن :

- التوحيد هو مجموعة متناسقة من القواعد المحاسبية.
- التوحيد وظيفة تعمل ضمن إطار سياسي واجتماعي، بمعنى أن للبيئة السياسية والاجتماعية تأثير على عملية التوحيد.
- يهدف التوحيد المحاسبي إلى تنسيق وتحسين الممارسات المحاسبية.

وقد أوضحت دراسة أعدها مجمع المحاسبين الأمريكيين في عام 1964 عن مهنة المحاسبة في 25 دولة عن وجود اختلافات كبيرة في المبادئ والقواعد بين الدول موضوع الدراسة، وأكدت الدراسة أيضاً أن هيكلاً واحداً للمبادئ والقواعد المحاسبية على مستوى دولي أمراً غير علمي، فحتى مجرد الأمل في تضييق نطاق الخلاف والوصول تدريجياً إلى مبادئ عالمية موحدة للمحاسبة أمراً بعيد المنال، إذ أن الاحتياجات الخاصة تقابل دائماً بمبادئ خاصة، ويبقى التنسيق المحاسبي بمثابة المسعى الرئيسي.

2.2. التنسيق المحاسبي:

لقد حاولت العديد من المنظمات المحاسبية، المحلية والدولية توحيد الأسس المحاسبية أو التقليل من اختلافها وتنوعها بين التنظيمات المحاسبية المحلية والدولية. لذلك تكونت لجنة دولية لتنسيق مهنة المحاسبة في سيدني عام 1973 لغرض تأسيس ونشر معايير محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات والشركات التي ترغب في اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية .

والمقصود من التنسيق هو تقليل الاختلاف بين الدول، وذلك خدمة ومساعدة للمستثمر المحلي والدولي على حد سواء، وتوفير إمكانية تحليل ومقارنة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية لمنشآت الأعمال المحلية والدولية.

والتنسيق المحاسبي يمكن أن يهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، ويعتمد كإطار عمل لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني، والمقصود هنا تقليل الاختلاف بين الدول باستخدام الأسس المحاسبية، مما يخدم المنشآت الدولية في استثمارها وعملها التجاري، بالإضافة إلى تحليل وتقييم نتائج أعمال المنشآت المحلية أو الدولية.

إذا كان التنسيق هو " محاولة دمج عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض الآخر"³⁵ بالتالي فإنه سوف يجعل المقارنة بين المنشآت الدولية ممكنة وسهلة وبذلك ستستفيد هذه المنشآت الدولية من التنسيق المحاسبي في عدة نقاط أهمها :

- تشابه أنظمة الدول سيكون أسهل في حالة توحيد معايير المحاسبة.
- وجود محاسبين يفهمون ويتحكمون في المحاسبة الدولية.
- الرقابة الإدارية سوف تكون أسهل في ظل وجود تنسيق بين الأنظمة.
- عملية تقييم المنشآت الراغبة في الاندماج ستصبح أسهل بفضل التنسيق.

ويرى أنصار التوحيد أن وجود هذه الاختلافات الجوهرية في الطرق والمبادئ المحاسبية سيؤدي حتما إلى الوقوف حائلا أمام زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين دول العالم المختلفة، ونتيجة لذلك فإنه من الضروري القيام بعملية التنسيق بين هذه الاختلافات للوصول إلى أنظمة محاسبية منسقة أو إلى نظام محاسبي واحد، ولعل من أهم الأسباب التي قد تجعل عملية التنسيق أمرا ضروريا سببان رئيسيان وهما³⁶:

❖ زيادة التبادل التجاري بين دول العالم :

إن تشابه النظم المحاسبية المطبقة يجعل المعاملات التجارية وعقد المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية سواء كانت بين الدول أو المنشآت أو الأفراد سهلة، فوجود نظام محاسبي موحد بين كل دول العالم، بدون شك سيساعد على تبادل الأفراد والخبراء المختصين في الشؤون المالية المحاسبية، هذا إضافة إلى تسهيل عمليات تحويل العملات وفرض الضريبة على الدخول الأجنبية وأيضا القوائم المالية الموحدة للشركات المتعددة الجنسيات.

❖ الحاجة إلى مصادر أموال خارجية :

لقد ازدادت المنافسة حول الحصول على قروض وائتمانات وتسهيلات مالية مختلفة من طرف المنشآت وحتى الحكومات، خاصة قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، وقد كان لظهور بعض التكتلات الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوربية وانضمام بعض دول العالم إلى ركب التصنيع والتصدير كما هو الحال بالنسبة لكل من تاوان، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل إضافة إلى ذلك التوسع الكبير في أعمال ونشاطات بعض المنشآت الدولية حتى تضمن بقائها واستمراريتها ولزيادة دخلها الأثر الكبير في زيادة حدة المنافسة.

ونظرا إلى هذا الطلب الكبير وهذه المنافسة القوية على الأموال الخارجية، وبناء على ما تركته الازمة المالية من اثار سلبية في نفوس المتعاملين، فلقد قام المقرضون بوضع شروط قاسية كضمان لاسترداد أموالهم ورفع معدلات الفوائد المقررة عليها، ومن هذه الشروط أن تضم القوائم المالية للمقترضين بيانات ومعلومات معينة يمكن من خلالها إجراء دراسات ومقارنات للمراكز المالية لهؤلاء المستثمرين وكل من يطلب الأموال، وبالتالي فإنه بتطبيق نظام محاسبي جيد و بلغة محاسبية يفهمها الجميع، سيؤدي مما لا يدعو إلى الشك إلى توفير البيانات التي يحتاجها المقرضون والمستثمرون، ومن هنا تسهل عملية انتقال الأموال من دولة إلى أخرى.

ورغم أن هناك أسباب تدعو إلى حتمية التوحيد أو على الأقل إلى التنسيق بين الأنظمة المحاسبية المختلفة تقف بالجهة المقابلة عوائق تحول دون الوصول إلى هذا الهدف، كوجود اختلافات في البيئة المتمثلة في المستوى التعليمي والعلاقات الاجتماعية وبشكل النظام السياسي والمستوى الاقتصادي والمعيشي، زيادة على كل هذه الاختلافات يمكن ذكر أحد الأسباب التي قد تجعل فكرة التوحيد بين الأنظمة المحاسبية المطبقة بين دول العالم أمرا صعبا، وهو اعتزاز كل دولة بالنظم الموجودة لديها، إذ يعتقد أو يرى المهتمون بالمحاسبة في كل بلد أن ما لديهم من نظم يعد أفضل بكثير من غيرها ومن المستحيل أن يتم تطبيق غيرها³⁷.

وبهذا الخصوص نشير إلى أن هناك بعض جمعيات المحاسبة التي أبدت معارضتها الشديدة تجاه إقامة نظام محاسبي موحد حتى في داخل البلد الواحد، ودعت إلى أن تظل المرونة ووجود طرق بديلة هي السمات التي تتميز بها النظم المحاسبية، هذا مما يمكن كل مصرف من تطبيق الطرق التي تناسبه.

لقد سبق وان أشرنا بأن هناك معارضة من طرف البعض لإقامة نظام محاسبي موحد ، غير أن هذا لا يعني عدم وجود الرغبة في التنسيق بين مختلف الأنظمة المحاسبية ، وحتى بين الهيئات والمجتمعات المحاسبية الدولية ، ولهذا الغرض فقد تأسست العديد من الهيئات على المستوى العالمي من أجل القيام باقتراح ووضع مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عالميا ، ومن بين هذه القواعد التي يتوجب تطبيقها قواعد تتعلق بتوحيد المصطلحات ، استخدام أسس موحدة في إعداد القوائم المالية وكيفية معاملة الفروق الناشئة عن ارتفاع وانخفاض أسعار العملات الأجنبية ، مشكلة فرض الضريبة على الدخل الأجنبية ، إضافة إلى أمور مالية ومحاسبية أخرى متعلقة بنوع المصارف الأجنبية والبنوك المتعددة الجنسيات.

سادسا: نتائج وتوصيات الدراسة الميدانية:

بهدف معرفة خصوصيات ومصير الوساطة المحاسبية في الجزائرية ضمن التوجه الدولي نحو التوحيد و في ظل عملية التحول إلى اقتصاد مفتوح يعتمد على المنافسة والمبادرات الخاصة ، والسبل الكفيلة لترشيد عملية اتخاذ القرار ككل ، سواء بتعديل وتحسين ما هو موجود أو باقتراح بديل يكون أكثر ملائمة لتحقيق أهداف المستثمرين الأجانب على الخصوص ، قمنا بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى تقييم ما هو موجود PCN و معرفة رأي المعنيين في النظام المالي والمحاسبي الجديد المرتقب تطبيقه بداية من فاتح جانفي 2010. واعتمدنا في ذلك أساسا على طريقة الاستبيان باعتبارها الأنسب من حيث السهولة في التطبيق ، وأيضا الأنسب لتحقيق هدف الموضوع بأقل تكلفة ، كما دعمنا هذه الطريقة بإجراء مقابلات شخصية مع أكاديميين ومهنيين متخصصين.

إن طريقة الاستبيان تفرض علينا اختيار عينة مناسبة لأجراء العمل الميداني وقد أنصب اختيارنا على مجموعة من الوسطاء المحاسبين اعتبارا للعديد من المحددات و أيضا على أنها عينة كافية لتعبر عن باقي المجموعة.

و بناء على ما توصلت إليه الدراسة ، نقترح جملة من التوصيات التي نعتبرها كقاعدة تعزز عملية نجاح تطبيق النظام المحاسبي الجديد وتكييفه مع متطلبات المستخدمين ومنهم المستثمرين الأجانب:

1. لكي يضطلع النظام المالي و المحاسبي الجديد بالمهمة التي تتطلبها عملية توفير البيانات والمعلومات للمستثمرين الأجانب ، نرى أن الإطار النظري الذي رافق التعريف بالنظام مستوفي لأغلب الجوانب ، ويبقى

أن يراعى مصمم البرامج الآلية والتطبيقية في تصميمه عدة مبادئ و أسس متعارف عليها في علم تصميم نظم المعلومات منها ما يلي:

- مناسبة النظام وملاءمته لطبيعة الأنشطة الاستثمارية المرغوبة، بحيث تعبر المعلومات الصادرة من النظام عن طموحات واحتياجات المستثمر الأجنبي تعبيرا صادقا دقيقا.

- ملائمة النظام للهيكل الاستثماري في الجزائر حتى يتم توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار بمستوياته المختلفة في الوقت المناسب.

- حياد النظام المحاسبي بحيث لا يكون متحيزا إلى فئة معينة من المستثمرين، ولكي يتحقق ذلك لابد من مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في علم المحاسبة عند تصميم وتنفيذ النظام، وإجراءات المعالجة المحاسبية للعمليات.

- توفير نظام ترميز ودليل حسابات دقيق لتسجيل العمليات أولا بأول، وتبويبها وفهرستها بحيث يمكن استخراج المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب بسهولة وبسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

- توفير نظام للمراجعة والمراقبة الداخلية والخارجية لتلافي الأخطاء واكتشاف ما يقع منها أولا بأول، وتصحيح ما يكتشف من أخطاء لضمان دقة المعلومات المستخرجة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- توفير نظام شامل للتقارير لخدمة المستثمرين الأجانب سواء كانت هذه التقارير دورية أو غير دورية.

كما توجد عدة أسس عامة لابد من توافرها في أي دليل محاسبي، وتتلخص الأسس الرئيسية لدليل الحسابات الواجب الالتزام بها في البنك فيما يلي:

- الشمول بحيث ينبغي أن يكون الدليل شاملا لجميع الحسابات التي تعبر عن المعاملات المالية التي تحدث أو يمكن حدوثها، حتى لا يفاجأ بحدوث معاملة لا يوجد لها حساب معبر عنها بالدليل.

- التفصيل المناسب بحيث تفصل الحسابات الإجمالية والرئيسية إلى حسابات فرعية وتحليلية بالقدر الذي يخدم المصرف ويلبي طلباته المالية.

- الدقة في اختيار أسماء الحسابات من حيث تعبيرها عن المعاملات، وان تكون الأسماء من المصطلحات المتعارف عليها محاسبيا.

- المرونة وهذا بمعنى مراعاة ترك مسافات وأرقام خيالية في الدليل لاحتمالات التوسع أو استحداث معاملات جديدة.

- اختيار الأسلوب المناسب الذي على أساسه يتم تحديد إعداد الدليل المحاسبي بصفة عامة، أي اختيار الأسلوب الشائع محاسبيا والذي يتلاءم مع الهدف من النظام المحاسبي من حيث بيان المركز المالي في نهاية كل فترة مع بيان حسابات النتائج لكل مستخدم على السواء.

2. تمثل المكننة عنصرا هاما من عناصر النظام المحاسبي، ولهذا لابد من التفتح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية والتسييرية، والعمل على تكييفها مع متطلبات الأنظمة المحاسبية، وأيضا ضرورة استعمال نظام المعلوماتية من اجل التعجيل في أداء العمليات الاستثمارية إذ أن تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية قد ساعدت على تجميع ونقل وتخزين واسترجاع كمية ضخمة من البيانات ومعالجتها بكفاءة كبيرة وقد حقق الكمبيوتر مفهوم حركية البيانات وجعل المعلومات ذات قيمة وزاد من منفعتها، كما ساعد المستثمر على التفكير بمنطقية أكثر واتخاذ القرارات أكثر صحة، كما أن استعمال تقنية (INTERNET) في أداء العمليات الاستثمارية أصبح ضرورة يملها علينا التقدم التكنولوجي.

3. طبقا للطريقة التقليدية التي تعتمد على نظام القيد المزدوج يتم تسجيل العملية المحاسبية وفق عدة مراحل (تسجيل ، تبويب ، تخليص) وأثناء تنفيذ هذه المراحل يحتمل أن تقع أخطاء من أنواع مختلفة، لذا بدأ التفكير في اللجوء إلى نظام المصفوفات في إجراء تسجيل العمليات وتبويبها، والحد من احتمالات الخطأ المشار إليه، فمن خلال نظام المصفوفة يمكن إدخال العملية المحاسبية من خلال قيد فقط، حيث يتم إثبات قيمة واحدة داخل الخلية المقابلة للحسابين المعنيين بالمعاملة، كما يتضح من الجدول التالي³⁸:

شكل رقم 05: اتجاه الإشارات بالمصفوفة الحسابية

7	6	5	4	3	2	1	الحسابات العمودية	
							نقدية	مخزون
الإجمالي	إيرادات	مصرفات	رأسمال	التزامات	مخزون	نقدية	(-)	نقدية
	(-)	(+)	(-)	(-)	(+)	(+)	(-)	مخزون
(7,1)			-	-	(2,1)	(1,1)	(-)	التزامات
					(2,2)	(1,2)	(+)	راس مال
							(+)	مصرفات
							(-)	إيرادات
(7,7)						(1,7)		الإجمالي

وتتكون كل مصفوفة من عدد من الخلايا أو المربعات التي تحددها مجموعة من الخطوط الأفقية ومجموعة مساوية لها من الخطوط العمودية ، ويترتب على ذلك أن عدد صفوف المصفوفة يكون مساويا لعدد الأعمدة بها ، وذلك على أساس أن الحسابات التي تظهر أفقيا هي نفسها التي تظهر عموديا ، وتعرف كل خلية برقمي الصف والعمود الذين يتقاطعان عند تلك الخلية ، فمثلا (2,3) تعني الخلية الواقعة عند تقاطع الصف الثالث مع العمود الثاني، ولتسهيل استخدام المصفوفة توضع إما إشارة موجبة (+) أو إشارة سالبة (-) أمام كل حساب من الحسابات التي تحتويها المصفوفة أفقيا أو عموديا³⁹.

وحيث أن حسابات الأصول تمثل موجودات المشروع فهي موجبة بالنسبة لهذا الأخير ولذلك فقد أعطيت هذه الحسابات الظاهرة عموديا بالمصفوفة إشارة (+) وعلى العكس لحسابات الالتزامات فهي تمثل ديونا أو قيما سالبة بالنسبة للمشروع وبالتالي أعطيت لها إشارة (-)

فإذا كانت الإشارة التي تعطى لحسابات الأصول الظاهرة عموديا موجبة فإن هذه الإشارة تكون سالبة بالنسبة لحسابات الأصول الظاهرة أفقيا ، وهكذا بالنسبة لحسابات الالتزامات والإيرادات والمصرفات⁴⁰.

ويمكن القول بأن تحديد استخدام هذه الإشارات - الموجبة والسالبة - سهل إلى حد كبير تحديد الخلية التي يتم فيها إثبات قيمة كل معاملة من المعاملات المختلفة ، فمثلا نجد أن البضاعة التي يتم شراؤها نقدا تثبت بالخلية (1,2) وليس بالخلية (2,1) وذلك لأن الخلية الأولى تعني زيادة رصيد المخزون ونقص رصيد النقدية ، بينما الخلية الثانية تعني العكس⁴¹.

ومن الواضح أن المصفوفة بهذا الشكل تختصر مراحل التسجيل والتبويب والتحقق من التوازن المحاسبي، أي تؤدي المصفوفة المقترحة وظائف دفتر اليومية والأستاذ وميزان المراجعة في وقت واحد، كما أن استخدام المصفوفة يتلاءم مع تطبيق تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة، وقد استخدمت أكبر الشركات اليابانية ومنذ أكثر من عشر سنوات المصفوفة المحاسبية وعلى نحو كامل وبما يحقق جميع أهداف النظام المحاسبي⁴².

وأخيرا يمكن القول أنه قد يكون أو يصبح بالإمكان استبدال القيد المزدوج بأسلوب المصفوفة المحاسبية في إمساك الدفاتر المحاسبية لمواكبة التغيرات، وللاستفادة القصوى من تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية، إلا أن الاستغناء كلية عن نظام القيد المزدوج غير ممكن لضرورته من الجانب القانوني ولصعوبة تطبيق المصفوفة المحاسبية في ظل الأنظمة اليدوية⁴³.

وتبقى هذه الفكرة موضوع البحث والدراسة والتطوير بالتعاون بين المختصين في المحاسبة وعلم الحاسبات لتستفيد منها مؤسساتنا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق⁴⁴.

ختاما لهذا المقال نؤكد بان الجزائر رغم تأخرها في مجال الإصلاح المحاسبي بصفة عامة، الا انها قامت ببعض الجهود الرامية الى تطبيق المعايير الدولية بداية من سنة 2008 وهي تحاول الإسراع إلى الانضمام إلى الفلك الأمريكي وإدماج المعايير الدولية ومن ثم تعديل وتكييف النظام المحاسبي بما يلائم القرار الاستثماري وكذلك يجب الإسراع أيضا بتجديد وابتكار ما يناسب البيئة الحالية محليا، إقليميا ودوليا.

الهوامش والإحالات:

¹ صالح سليمان عيد، الأبعاد البيئية والثقافية وأثرها على اختلاف نماذج المحاسبة الدولية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأربعون، 1990، ص 24.

² Pereira. HB , A framework to analyses the impact of cultural on accounting , The international journal of accounting , Washington, 1989, P 43.

³ Haworth William , problems in the development of world with accounting standards , The international journal of accounting , Washington , 1973 , P 23.

⁴ Haworth William , OP cit . , PP 32 - 34

⁵ Perera , OP – Cit. , P 43

⁶ James .J. M , some observations on accounting , The international journal of accounting, Washington , 1965 , PP 34-35

⁷ عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة، بيروت، 1996، ص 16.

⁸ جمعة خليفة الحاسي، د سالم محمد بن غربية، د محمد مفتاح بيت المال " المحاسبة المتوسطة " دار النهضة العربية للنشر 1996 ص 18.

⁹ عمر السيد حسنين، المرجع السابق، ص 16.

¹⁰ المرجع السابق، ص 13-14.

¹¹ المرجع السابق، ص 18.

¹² (بن بلغيث، 2002، ص 52).

¹³ (بن بلغيث، 2002، ص 53).

- ¹⁴ (مناعي، 2009/2008، ص122).
- ¹⁵ (بولعراس، 2002، ص98، 97).
- ¹⁶ (فضالة، 1996، ص13).
- ¹⁷ (القاضي، 2000، ص36).
- ¹⁸ (حماد، 2000، ص19).
- ¹⁹ (القاضي، حمدان، 2000، ص39).
- ²⁰ (القباني، 2003، ص5).
- ²¹ (كتوش، 2003، ص55).
- ²² (mehadjbia, 1978, pp15-19)
- ²³ (شبايكي، 1992، ص8).
- ²⁴ (منصور، 1992، ص61).
- ²⁵ (بويقوب، 1999، ص45).
- ²⁶ (بويقوب، 1999، ص46):
- ²⁷ عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة، بيروت، 1996، ص16.
- ²⁸ Jacqueline Langot, comptabilité Anglo-saxonne, Normes, Mécanismes et Documents Financiers, collection Techniques de Gestion, Economica, Paris, 1997, p8.
- ²⁹ Idem, P8.
- ³⁰) Moonitz.M, the basic postulates of accounting, New York, AICPA, 1961.
- ³¹) Paton.A.W and Littleton .A.C, An introduction to corporate accounting standards , American Accounting Association,(AAA), Monograph n°3, evanston, III, 1940, p1.
- ³² Jacqueline Langot, comptabilité Anglo-saxonne, Normes, Mécanismes et Documents Financiers, Op.cit, p9.
- ³³ Pierre Lauzel , Robert Teller : Contrôle de gestion et budget , Sirey , 5^{ème} édition , Paris, 1989, P10 .
- ³⁴) H.Kontz ; C.O'Donnel, Management: Principes et méthodes de gestion, Mac graw-Hill, Canada, 1980, P21.
- ³⁵ Créner Maxime, Bernard Monteil, Principe du management, P.U. Québec, Canada, 1981, p420.
- ³⁶ Créner Maxime, idem, p 424.
- ³⁷ Bernard Raffouniner, Axel Haller, Peter Walton: Comptabilité Internationale, Vuibert, Paris, 1997, P 2.
- ³⁸ حسن القاضي، مأمون حمدان، النظرية المحاسبية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص50.
- ³⁹ Christine Collette, Jacques Richard, les systèmes comptables Français et Anglo-saxons , Normes ISA , Dunod, Paris, 2002, p72.
- ⁴⁰ Djelloul Saci , comptabilité de l'entreprise et système économique : l'expérience Algérienne, OPU, Alger, 1991, p28.
- ⁴¹ Christine Collette, Jacques Richard , op.cit, p 70.
- ⁴² خليفة الحاسي، سالم محمد بن غربية، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص26.
- ⁴³ نفس المرجع السابق، ص26.
- ⁴⁴ سالم محمد بن غربية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، جامعة قار يونس، بنغازي، 1992، ص96.